خلال الفترة 2006-2013م

المنح والقروض الخارجية لليمن تساوي اقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي

/عبدالله الخولاني

رغم تلقي اليمن وعود من مجتمع المانحين بدعمها اقتصاديا، إلا أن هذه التعهدات ظلت متدنية لم ترقى إلى حجم التحديات حيث كشف تقرير رسمي أن المساعدات والمنح الخارجية ساهمت بحوالي 3.3 % من إجمالي الإيرادات العامة للدولة في المتوسط خلال الفترة 2006-2013م، ما يساوي أقل من 1 % من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر تلك النسبة متدنية مقارنة بما تحصل عليه الدول الآخر الأقل نمواً التي يصل متوسط نصيب الفرد فيها من المساعدات والقروض الميسرة إلى أكثر من 40 دولار مقابل حوالي 15 دولارا للفرد اليمني.

ويأتي ذلك رغم تدني مؤشرات أهداف التنمية الألفية في اليمن التي يعد بعضها الأسوأ في العالم، وهذا يفترض أن يؤهل اليمن للحصول على قدر أكبر من المنح والقروض الميسرة. ويعود تدني تمويلات المنح والقروض الخارجية الميسرة التي تحصل عليها اليمن إلى أسباب عديدة يرتبط بعضها بضعف القدرة الاستيعابية للجهات التنفيذية المحلية، ويرتبط البعض الآخر بشروط المانحين وتأخرهم في إجراءات تخصيص التعهدات وإتاحتها لتمويل المشروعات واستخدامهم للطاقة الاستيعابية كشماعة للتملص من الوفاء بالتزاماتهم، فضلاً عن محدودية الدول الصناعية التي تضع اليمن بقائمة أولوياتها لتقديم المساعدات لها.

وتفيد إحدى الدراسات الصادرة عن المرصد الاقتصادي أن ما رصد في الموازنة العامة من المنح والقروض لا يتجاوز 40 % من المتاح منها خلال الفترة الماضية ، وأن ما يستخدم من تلك المبالغ المرصودة لا يزيد على 30 %، أي أن ما يستغل فعلياً يصل إلى 12% من المبالغ المتاحة. ورغم الطاقة الاستيعابية العالية التي تتمتع بها الموازنة العامة حيث يمكنها استيعاب المنح والمساعدات الخارجية بسرعة، إلا أن المانحين يعزفون عن توجيه دعم مباشر للموازنة بسبب عدم ثقتهم في شفافيتها ومصداقيتها. ومن شأن رفع درجة الشفافية والرقابة والمسألة على المال العام في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي أن يشجع المانحين لدعم الموازنة وسيساعد دون شك في زيادة فرص تعبئة الموارد ليس الخارجية فقط ولكن وبشكل أكبر المحلية.

وكان الاجتماع الوزاري السابع لأصدقاء اليمن الذي عقد الأسبوع الماضي في العاصمة البريطانية لندن قد اقر آلية جديدة لدعم اليمن، أعدت لتوافق ما بين المساعدات الدولية ومخرجات الحوار الوطني. وتم تشكيل لجنة متابعة خاصة رفيعة المستوى، بالإضافة لثلاث مجموعات عمل تركز على الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية الضرورية لاستكمال العملية الانتقالية الديمقراطية في البلاد.

وقد وافق البنك الدولي على ترؤس مجموعة العمل الاقتصادية بالاشتراك مع الحكومة اليمنية. وستتابع مجموعة العمل الاقتصادية التقدم المحرز في عملية الإصلاح الاقتصادي والتزام المانحين بتعهداتهم، وتتضمن في الوقت نفسه انسجام الدعم الدولي مع أجندة الإصلاحات. كما أجمع المشاركون في اجتماع "أصدقاء اليمن" على ضرورة تبني إصلاحات جادة لمعالجة أزمة العجز المالي المتفاقمة في البلاد كما أقر "أصدقاء اليمن" تخصيص 97 % من التعهدات التي تم تقديمها خلال اجتماعي الرياض ونيويورك، والبالغة قيمتها 7.9 مليار دولار، في مشاريع معينة.

دشن الخط الملاحي "كوسكو" بميناء الحاويات بعدن

باذيب: ميناء عدن جاذب للاستثمار ومعدلات مناولات الحاويات في ارتفاع مستمر

عدن / سبأ

دشنت أمس رسميا بميناء الحاويات بعدن رحلات الخط الملاحي "كوسكو" للحاويات الصينية مباشرة إلى ميناء عدن بعد توقف دام ثلاثة أعوام .

وفي كلمة له في حفل التدشين الذي أقيم على ظهر الباخرة "كوسكو" التي تحمل على متنها (850) حاوية اعتبر وزير النقل الدكتور واعد باذيب أن الخط الملاحي "كوسكو" يمثل أهمية كبيرة للمشاركة بين بالوزارة والقطاع الخاص ..مشددا على أهمية التكامل الاقتصادي مع الحكومة الصينية في قطاعات النقل .

وأشار وزير النقل إلى أن معدلات مناولات الحاويات بميناء الحاويات بعدن في ارتفاع مستمر إلى جانب الارتفاع الملحوظ في الإيرادات .

وقال الوزير باذيب: "إن ما يحصل في عدن لا يقل أهمية عن ما يقوم به رجال القوات المسلحة والأمن في ربوع الوطن من أعمال بطولية لمكافحة الإرهاب "..مؤكدا أن عدن كانت وما زالت حاضنة للجميع وهي ميناء جاذب للاستثمار .

وأبدى وزير النقل استعدادا الوزارة لتقديم التسهيلات الاستثمارية في مجال النقل .. مشيرا إلى انه سيتم خلال شهري مايو الجاري ويونيو القادم تدشين رحلات طيران جديدة انطلاقا من عدن.

من جانبه عبر الأمين العام للمجلس المحلي لمحافظة عدن عبدالكريم شائف عن سعادته لعودة الخطوط الملاحية إلى ميناء الحاويات بعدن .. مؤكدا استعداد السلطة المحلية بالمحافظة لتقديم الدعم والمساعدة في هذا الجانب.

وقال أمين عام محلي عدن: " إن عزوف الخطوط الملاحية عن ميناء عدن أدى إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الوطني.

بدوره أوضح مدير عام فرع شركة الشرق الأوسط للملاحة المحدودة علي محمد الخضيري أن الخط الملاحي "كوسكو" سيعمل كل أسبوع رحلة ملاحية من الصين إلى ميناء عدن للحاويات ..مشيرا إلى وصول اربع بواخر تبلغ حمولتها عشرة آلاف حاوية إلى ميناء الحاويات بعدن .

وقال: " إن خط "كوسكو" سيكون من اكبر الخطوط الملاحية العاملة في ميناء الحاويات بعدن " .. داعيا وزارة النقل وسلطات الميناء إلى تقديم خدمات وتسهيلات بجودة عالية للبواخر وخاصة فيما يتعلق بعدم تأخر الترصيف او إبحار البواخر .

حضر حفل التدشين وكيل محافظة عدن احمد سالم ربيع علي ورئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن محمد عمر بامشموس ونائب رئيس مؤسسة موانئ خليج عدن عبدالله فضيل ومدير عام شركة عدن لتطوير الموانئ بميناء عدن للحاويات محمد عبدالواسع وعدد آخر من المسؤولين.

صناديق جمع التبرعات.. رحلة مجهولة للأموال

/استطلاع/ حسن شرف الدين

لا يكاد يخلو مركز تجاري أو مجمع خدمي من صندوق لجمع التبرعات وبمسميات متعددة ظاهرة تطرح تساؤلات عن مدى وصول هذه الأموال إلى الجهات التي تجمع باسمها وهل تخضع للرقابة من قبل الدولة؟ أم أن القائمين عليها هم فوق الشبهات؟!

شرف الحمزي أحد موظفي أمانة العاصمة يقول في حائطه على الفيس بوك «انتشار هذه الصناديق ملحوظ بكل المحال التجارية والبنوك بعدة مسميات وكلها لأعمال الخير جهد يستحق الشكر.. والتساؤل هل هناك لوائح وشروط ورقابة عليها؟ أم هي اجتهادية لا تخضع لأي اشتراطات» ؟!.

كانت هذه الحالة هي بداية الخيط لعمل هذا التحقيق الذي نحاول من خلاله معرفة ما إذا كان أصحاب المحال التجارية يعلمون من أصحاب هذه الصناديق وأين تذهب عائداتها، وكذلك رأي الجهات المعنية والمواطن العادي الذي يضع نقوده في مثل هذه الصناديق.. فكانت الحصيلة التالية:

البداية كانت مع الدكتور أحمد مذكور عميد كلية التربية بباجل جامعة الحديدة الذي قال لم أتبرع عبر تلك الصناديق قط.. من باب الحرص أن تصل صدقتي إلى مستحقيها.. وأنا حقيقة لا أحبذ انتشار تلك الصناديق بسبب ضعف الرقابة من الجهات المختصة.. وهنا لا أقصد التشكيك في مصداقية الجهات المشرفة على تلك الصناديق بقدر ما أحرص على عدم اختلاط الصحيح والهادف بالخاطئ والزائف.

غير مقبولة

أما الباحث التربوي عبده القادري الذي يرى أن الصناديق ظاهرة غير مقبولة من وجهة نظري لأنها أسلوب آخر من أساليب التسول الموجود في الشوارع والجوامع.. وأخذ المال عبر هذه الصناديق لا يختلف عن من يأخذه بشكل مباشر, وأنا حقيقة لا أميل إلى التبرع عبر الصناديق وذلك لعدم معرفتي من وجود تراخيص لتلك المؤسسة أم لا و نظراً لما نراه من تزايد عدد الصناديق لمؤسسات مختلفة ولم نجد ما يثبت لنا مصداقية وصولها إلى المقصد أم لا، وما نراه من تزايد عدد المتسولين في الوقت الذي تتزايد فيه عدد المؤسسات والجمعيات التي تدعي أنها تحد من حالات الفقر.

وأضاف القادري: كما أني لا أحبذ انتشارها بالشكل العشوائي وفي بقالات ومحلات غير مشهورة مما يجعل هناك تخوفات من الاستنفاع من تلك الصناديق من قبل ضعفاء النفوس, كما أن انتشار الصناديق لا تعكس أي جانب تراحمي، لأن ما يوضع فيها ربما لا يكفي العاملين عليها من حيث التنقلات والمواصلات والموظفين التي من مهمتهم متابعة ذلك. كما أني لا أهتم بهذه الصناديق ولا أعلم أية جهة أو مؤسسة تتبع، ولم أسأل عن ذلك لأنه لا يهمني.. ولو أراد الإنسان أن يقوم بمساعدة الآخرين هناك مقرات معينة لمؤسسات وجمعيات يجب أن يذهب الشخص إلى هناك فيأخذ سند وصل بذلك حتى تكون الأمور واضحة وشفافة أكثر منها عفوية وداعية للتطفل من قبل أشخاص.

ويقول القادري: هناك من لا يسألون الناس إلحافا من الفقراء من لا يعرفون جمعيات ولا شوارع ولا جوامع في مأكلهم أو ملبسهم فيجب على الجميع متابعة هذا الصنف وإعطائهم، فهنا يكون الإنسان بذل جهداً طيباً لموقع صدقته ومكان حقيقي لصدقاته فيجب علينا التحري في ذلك حتى تصل يد العون إلى البطون الخاوية وتموت جوعاً لكن عزتها وكرامتها لم تجعلها تخرج كما يخرج الآخرون. فعلى العاملين في هذا الجانب ألا ينتظروا من يأتيهم ليرصد اسمه لديهم أو يسجله, بل عليهم التحري في ذلك بعيداً عن الاختلافات السياسية والعقائدية والمناطقية.. لأن الإنسانية لا تتجزأ ولا تصنف، فالإنسان هو الركيزة الأساسية التي في هذه الحياة فيجب الاعتماد عليها للإنسان لا لشيء آخر. كرامة الإنسان وعظمته أكبر من أن يهان أو يساق إلى أماكن للتسول أو التردد على أبواب الجمعيات التي لا يهمها سوى العوائد من المشاريع الاستثمارية, فتحولت إلى جمعيات ربحية لا خيرية للأسف بل يتجه الكثير من رجال الأعمال إلى تأسيس جمعيات خيرية أو مؤسسات مماثلة لتكن ستارة مغلقة لفتح مشاريع متعددة باسمها تهرباً من الجمارك والضرائب التي ممكن أن تأخذها الدولة، وأصبح الجميع يتاجر باسم الإنسان تحت اسم الإنسان للأسف, هكذا هو واقعنا المزري, وحقيقة شعب تم تجهيله ليكن لقمة سائغة لأصحاب النفوذ في البلد.

فعل عاطفي

أما الأخ يحيى نشوان -مدير عام العلاقات العامة والإعلام بالمؤسسة العامة للمياه- فيقول: لا أعتقد أنني تبرعت كثيرا لمثل هذه الصناديق، لكن وبلا شك أننا نتبرع في مثل هذه الظروف نتيجة رد فعل عاطفي خصوصا أن أغلبها تتعلق بالجانب الإنساني مثل المصابين بمرض السرطان على سبيل المثال والعامل الآخر حسن الظن بمن وراء هذه المشاريع خصوصا أن بعض المتاجر أو المؤسسات التي تتولى حشد المال لهذه القضايا غالبا مؤسسات اسمها صورة وسمعتها جيدة.. ولا أنكر أن هناك كثيرا من الشكوك تساورنا لكن العاقبة للمتقين لأن الله سيحاسب كلاً منا على نيته حيث المتصدق مأجور والمحتال إن وجد محاسب وعند الله لا يظلم احد وبلا شك أن كثيراً من هذه التصرفات أفقدت الناس الثقة بحقيقتها حينما لم تبرز نتائجها ملموسة على أرض الواقع خصوصا وهنالك من شوه المشاريع بسوء استغلال عواطف الناس بهدف المشاريع الخيرية والصناديق الخاصة بها كما حدث في المساجد غالبا بصور متكررة وشاع الأمر أن جماعات حزبية استغلت هذا الأمر لأغراض شخصية وحزبية.

وأضاف نشوان: يظل الأمر شائكا والجهات الرقابية مخولة بفعل شيء وهي المطالبة بالقيام بواجبها نحو المجتمع وحمايته من الاستغلال السيئ الذي جعله عرضة للابتزاز بأكثر من صورة وبلا شك أن الانعكاسات السلبية لذلك تؤثر على ثقة المجتمع بمن حوله وتضر بالمتضررين وتقلل من حجم التفاعل معهم.. والواحد منا يسأل كثيرا ويسمع الكثير أيضا ولكن ليس كل ما يشاع حقيقة وليس كل ما يحصل إيجابيا في مثل هذا النوع من حشد التبرعات أعتقد أن منها ما هو حقيقي ونابع من الإحساس بالمسؤولية الإنسانية ويريد الأجر وعمل الخير، وهناك غير ذلك والمسألة باعتقادي نسبية بكل الأحوال وإذا تمت معاقبة المحتالين وتوعية المجتمع بالتحري بهذا الشأن فإن الأمور ستجري نحو الأفضل.

مواصلة التبرع

الناشط الحقوقي عبدالسلام الدروبي بدوره يقول أنه تبرع عدة مرات عبر هذه الصناديق.. ويؤكد أنه سيواصل التبرع بسبب الثقة التي تتمتع بها تلك الصناديق تتبع جهات لها مصداقية بغض النظر عن ما ندر في غايات سيئة لجمع المال.

وأضاف الدروبي: الطابع العام هو أن الصناديق تساهم في عمل الخير.. ومن وجهة نظري أؤيد انتشارها ولكن لبعض الجهات التي وجدنا مصداقيتها وأعمالها الملموسة.. وقد زرت بنفسي جهة من الجهات بعينها رغم أني لم أسمع عن وجود تراخيص للجمعيات الخيرية ويبادر إلى ذهني بأنهم لم يهتموا بالتراخيص لأنه عمل خيري وليس إلزامياً فلم يعطوه الرقابة رغم أن الرقابة ضرورية وأؤيد فكرة التراخيص لمتابعة أعمال تلك الجهات.

مندوبون

خلال نزولنا الميداني وجدنا هذه الصناديق متواجدة بكثرة في مقار شركات الاتصالات، وعند سؤالنا لأحد الموظفين عن سبب وجود هذه الصناديق أجاب بأنها تابعة لمؤسسات خيرية يأتي مندوبها نهاية كل شهر لأخذ ما تحتويه هذه الصناديق ووضع سند بما أخذه.. في حين هذا الموظف لا يعلم ما إذا كانت هذه الصناديق مرخصة أم لا.. وكذلك لا يعلم ما إذا كان هناك اتفاق بين الشركة وهذه الجمعيات ولا يعلم كذلك أين تذهب هذه الأموال.. إلا أنه يؤكد أنها لأعمال خير.

الحاج عبدالله وائل الوصابي – صاحب بقالة في شارع هائل يقول أن مندوب إحدى الجمعيات جاء وأخبره بأن عائد هذه الصناديق يعود على فئة تستهدفها المؤسسة وأن الأموال التي تجمع تذهب لصالح هذه الفئة.. والخير لا يحتاج إلى رقابة، فالرقيب هو الله سبحانه وتعالى.

لا أنظمة

مدير مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل مجيب الفاتش قال أنه لا توجد أنظمة أو لوائح تنظم عمل هذه الصناديق.. وعمل المكتب هو إصدار التراخيص للمؤسسات والجمعيات الخيرية وهذه الصناديق تعتبر أحد أنشطة هذه الجمعيات.. ويكتفي المكتب بمراقبة أداء الجمعيات.

وأضاف الفاتش: لم تصلنا أي شكوى حول هذا الموضوع –صناديق الخير- فلو وجدت شكوى نحاول معالجتها في حينه.

بندر حزام الكلعي

تعظيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية

واحدة من أهم التحديات التي تواجهها اليمن اليوم،ضعف البنية الأساسية،والتي تسببت بصفة رئيسية في تردى الخدمة العامة،سواء تلك التي تلامس الحاجات العادية للمواطن،أو تلك اللازمة لقدوم الاستثمارات والضرورية لإنعاش الحالة الاقتصادية في البلد ،بل وانعدامها كلياً في المناطق النائية،والبعيدة عن المركز.

عوامل كثيرة تتعلق بالحالة الاقتصادية والخدمية والبنيوية للدولة ، منها الفساد الإداري والسياسي الذي يضرب بلدان العالم الثالث بشكل عام،لكن الجانب المالي والإداري يشكل العامل الأبرز منها ،والذي جاء متسقا مع طبيعة أنظمة الحكم التي حاولت السيطرة على كل شيء وبالتالي فشلها في إدارة كل شيء بمثالية واقتدار ، فضعف القدرة المالية والتشغيلية والإدارية أدى حتما إلى سوء تقديم الخدمة العامة وتطوير البنية التحتية اللازمة للنهوض بها.

تاريخيا ارتبط تقديم الخدمة العامة بنوعية الأنظمة الحاكمة ،فاحتكرت الدول في ضل الاقتصاد الاشتراكي تقديم الخدمات ووسائل الإنتاج، وذهبت الدول في النظام الرأسمالي إلى التخلي عن كل شيء لصالح القطاع الخاص ،لكن ذلك لم يعد مشكلة لأي من الفريقين من حيث المبدأ، فبلد كالصين مثلا- أنموذج للحالة الاشتراكية لديها الإمكانيات اللازمة للقيام بواجبها تجاه تقديم الخدمات وتطويرها بما يلبي الحاجة الوطنية للاقتصاد والمجتمع بشكل عام .

أما الحالة اليمنية الراهنة فصعبة ومعقدة ، وقد حوت مزيجاً من مشاكل بلدان عديدة ، فاليمن ليست بلد كالصين ، قادر على إقامة البنية التحتية اللازمة بالنهوض بالبلد ، ولا هو كالإمارات أو قطر -كأفضل دولتين عربيتين في البنى التحتية (بفضل الاعتماد على الاقتصاد النفطي) ،فاليمن بلد لا زال يبحث عن أبسط المقومات الأساسية لبنية تحتية قادرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات المعقولة ، فلا يمكن تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في اليمن الا من خلال بوابة واحدة وهي بوابة الاستثمارات في البنية التحتية ، فالدول التي تستثمر في البنية التحتية تكون في وضع أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنشيط التجارة، ودعم شركات الأعمال المحلية.

وفي كل الأحوال فاليمن قادر على تعظيم الإمكانيات المتاحة والبسيطة المتوفرة لدية وبما يمكنه من وضع اللبنات الأساسية على الأقل لإيجاد المشاريع المأمولة لخدمة التنمية والمجتمع ، وذلك من خلال الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للقطاعين العام والخاص معا، كل بما لدية من خبرة ، وإمكانية، وفق شراكة حقيقية ، بضوابط ومعايير علمية وعملية ،وذلك ربما هو البديل الحقيقي لتجاوز التحدي الذي تواجهه الحكومة ، لتوفير الخدمة الضرورية للمواطن ، بما يساعد على الاستقرار السياسي ويدعم عملية النمو الاقتصادي، خصوصا في المرحلة الحرجة التي تمر بها البلد، بسبب المخاض العسير الذي تواجهه الدولة اليمنية الحديثة ، والصعوبات المالية الجمة.

والشراكة مع القطاع الخاص مفهوم حديث وواسع،له أبعاد عده ، إدارية وتنظيمية وتعاونية واقتصادية واجتماعية وقانونية ،وهو وسيلة لجأت إليها حتى الحكومات من ذوات الاقتصاديات القوية ، نظرا للكلفة العالية لبعض المشاريع التي تحتاج إلى تمويلات مشتركة من خلال إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف، ليقوم هؤلاء بالإشراف والخبرة وتقديم التكنولوجيا اللازمة–بما يساعد في تجنب الوقوع في الفساد الحكومي، وتجاوز التكاليف المقدرة وتقاسم المخاطر وبالتالي تجنب إنشاء مشاريع فاشلة . وما يزيد الحاجة إلى توقيع عقود الشراكة مع القطاع الخاص في الاقتصاديات الكبرى والضعيفة معا، هو الزيادة المطردة في عدد السكان والطلب المتزايد على البنية التحتية وعدم كفاية الاستثمارات الحكومية ، ففي إحصائية، تم توقيع ما يزيد عن 1400 شراكة بين القطاع العام والخاص خلال العقدين الماضيين ، في الاتحاد الأوروبي بكلفة مالية بلغت 260 بليون يورو .

محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام ليس وحدها ما يبرر الشراكة مع القطاع الخاص بل إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية" بحسب الخبراء" يجب أن تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بكل طاقاته وموارده وخبراته ، من خلال صيغة تشاركيه تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها ، وهذا يحتاج إلى خلق تنظيم مؤسسي وتشريعي حديث .

نعول على استغلال إمكانيات القطاع الخاص في اليمن والاستفادة المثلى منه ، سيما وقد سمعنا عن مساع حكومية يبدوا أنها جادة هذه المرة من خلال الإعلان مؤخرا عن مسودة مشروع قانون الشراكة مع القطاع الخاص تدارسته الحكومة اليمنية، والذي نأمل أن يكون تجربة فريدة تستفيد من كل التجارب العربية والدولية في هذا المضمار، ويكون نواة حقيقية لإيجاد شراكة فعالة وكفؤة ، سيما وأن موضوع الشراكة ما زال في تجاربه الأولى لوضع المبادئ والقواعد والنظم الحاكمة التي تنظم أشكال الشراكات المتنوعة بين القطاعين العام والخاص ، ويجب علينا جميعا خلق ثقافة مجتمعية تساعد على الدفع بنجاح هذا المشروع.